2-1

تطوير ميناء عدن مشروع لازدهار اليمن وللتكامل الإقليمي والشراكة الدولية

مدخل :

جاء الوقت المناسب الذي أصبح فيه الحديث عن ميناء عدن من جديد أكثر إلحاحاً، بعد أن جرت مياه كثيرة تحت الجسر، فهناك مواقف رئاسية مشجعة، بل ومدهشة حين تصبح حيز التطبيق، وهناك انتخابات جرت ووعود قطعت، وعلى الأبواب يقف مؤتمر لندن للمانحين والذي يعلق عليه الكثير من الآمال، وكل ذلك يسمح بالمشاركة في إبداء الرأي خارج دائرة تلك المشاريع الصغيرة والعروض المحددة، والتي ألقى الجدل الواسع بشأنها ظلال من الشك حول سلامتها وجدواها، فيما بدا أن شروط إعدادها وما شملته لبناء بضعة أرصفة وحجم تداول الحاويات اليسير لا يشكل سوى ١٠٪ من الطاقة الاستيعابية لإمكانيات تطوير الميناء تقريباً وفق المخطط العام والدراسة الاقتصادية التي أجراها، ومؤشرات تنامي حركة النقل والملاحة الدولية، وما يعنيه ذلك من تعطيل دوره في إنهاض الاقتصاد الوطني للبلاد وحل مشاكلها، واستعادة دورها التاريخي ومكانتها الدولية التي وصل معها ميناء عدن إلى المرتبة الثانية بين موانئ العالم في زمن مضى.

صالح عبدالله مثنى
وزير النقل الأسبق

ولكن اختلال معادلات المصالح المشتركة أدت إلى تجميد وتعطيل دوره، خصوصاً مع حركة الاستقطابات لزمن الحرب الباردة وظروف عدم الاستقرار المرتبطة بها، إلا أن بداية الإصلاحات وقيام الوحدة فتحت الطريق لاستعادة تلك المكانة، إذا ما جرى تطوير رؤية إستراتيجية واعتماد الآليات الكفؤة لإدارتها. وحين نوجه هذه الرسالة إلى فخامة الرئيس ومؤتمر لندن للمانحين، فلأن الآمال تبقى معلقة عليهم لاتخاذ القرارات وتحديد الاتجاهات والخيارات المناسبة بشأنها، ليغدو ميناء عدن مشروعاً أساسياً لبناء الاقتصاد اليمني وتحقيق التكامل الإقليمي والشراكة الدولية، وهي المواضيع التي نعتقد أنها تشكل أجندة المؤتمر الرئيسية.

ولدعم تلك التوجهات فإن المجتمع الأهلي سيكون مدعواً لأن يكون شريكا فعالا فيها، وفي السياق نفسه فإنه يبدو ممكناً أن يرعى منتدى وصحيفة الأيام " لجنة المساعدة الأهلية لدعم تطوير ميناء عدن" وليكن النشاط الإعلامي والثقافي الحلقة الأولى في تلك المساعدة من خلال الترويج لإمكانيات ومؤشرات النطاقات الواسعة لتطوير الميناء وأثره الإيجابي على حل مشاكل البلاد وتنميتها الشاملة، ودور عمليات التطور في تحقيق الاستقرار السياسي، وإيجابيات مجالات التكامل الإقليمي والشراكة الدولية معها، في مواجهة النزعات المناطقية والإنعزالية، والثقافة القديمة المناهضة للتطور وإبراز حقائق، أن التخلف يشكل البيئة الخصبة للصراعات على السلطة وفي المجتمع، والتطرف والإرهاب.

وفي هذا الاتجاه نقدم هذه المساهمة، وعرض المسألة في إطارها التاريخي وحالتها الراهنة وآفاقها المستقبلية، مشمولة بالاستخلاصات والاقتراحات المكملة لها.

لمحة تاريخية

منذ آلاف السنين أدرك الآباء والأجداد أهمية الموقع الجغرافي للبلاد، وجعلوها معبراً آمناً للتجارة والملاحة الدولية، واستثمروا ذلك لدعم بناء دول قوية وحضارات عريقة ووطن سعيد، على قيم الشورى والمشاركة والاتحاد والوحدة، والانفتاح في العلاقات مع الشعوب وعلى ثقافتها المختلفة.

ولتأمين حركة القوافل عبر الجزيرة العربية، انتشروا معها لتشكيل النسيج الاجتماعي الواحد فيها، والذي بقي التنقل داخلها بمثل حركة رمالها وهوائها ليشاركوا معاً في بناء وجهها الجديد، وأبعد منها ليصبحوا مكوناً رئيسيا للتجمعات السكانية العربية وشعوبها، ويقيمون العلاقات مع البلدان الأجنبية في محيطها، وكل ذلك سيظل إلهام اليمنيين نحو التكامل والاندماج الإقليمي والشراكة الدولية، وتنامى إدراكهم بكونهم دعائم أمنهم وازدهارهم.

وعندما كانت تلك المعادلات تتعرض للاختلال لسبب أو آخر، كانت البلاد تتعرض هي الأخرى للتفكك والضعف وتشكل إغراءً للضغوط والتأثير والتدخل من قبل الدولة الكبرى القريبة والبعيدة، سواء كان ذلك في زمن الإمبراطوريات الحبشية والفارسية وحتى التركية، أو في زمن التوسعات الاستعمارية الأوروبية ومع تعاظم القوى الاقتصادية والعسكرية ما أدى إلى انقطاع اليمن عن تاريخها العريق، وتكريس قيم الثقافة التقليدية والمناهضة للتطور ومشاعر النزعات الانعزالية التي تحمل في طياتها هواجس الارتياب والحذر في العلاقات مع الخارج وتعطيل دور ومكانة اليمن بين الأمم.

ومع ذلك ظلت اليمن تحتفظ موقعها وسط حركة خطوط الملاحة الدولية وجاذبية تسابق القوى العظمى للفوز بها واستثمار موقعها، ففي زمن الاحتلال البريطاني تنامت مكانة ميناء عدن ليصبح ثاني اكبر ميناء في العالم ازدحاما بالحركة بعد ميناء نيويورك في خمسينات وستينات القرن الماضي، ولكنه توقف عن هذا الدور مع اختلال المعادلة في العلاقة بين الخارج واليمن وهذه المرة عندما لم تدرك حكومة المملكة المتحدة في الوقت المناسب، – وهي التي تحتل شطره الجنوبي – تطلعات الشعب إلى الاستقلال والتقدم والوحدة، لتجد نفسها أمام ثورة شعبية تتواصل وتحملها على الرحيل، دون أن يكون لديها سياسة بناءة لاحتواء تداعيات تلك التحولات، والتعامل بإيجابية مع توجهات الحكومة الجديدة للإبقاء على علاقات طيبة، وبدلاً من ذلك تركتها تغرق في أزماتها الاقتصادية والسياسية، حتى أصبح اتجاهاً نحو اليسار والشرق خيارا لا بديل عنه، ورغم ما أعلنته حكومة الاستقلال من سياسة لإقامة منطقة حرة حول ميناء عدن – كان رئيس وزرائها يقول إنها تستوعب كل العمالة المحلية، إضافة إلى استيراد عمالة ماهرة من الخارج – وكذا عدم إقدام سلطات اليسار لاحقاً على تأميم منشآت تموين السفن بالوقود في منطقة كالتكس على أرصفة الميناء لمحاولة إبقائه في خدمة الملاحة الدولية، إلا أن حركة الصراعات وعدم الاستقرار والاستقطاب في زمن الحرب الباردة حال دون ذلك وتجمد ميناء عدن.

نظرة في الأوضاع الراهنة

ومع تراجع تلك الظروف، وبداية الإصلاحات في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وبدءاً من العام ١٩٨٦م شرعت الحكومة بتأهيل الميناء وأنجزت خمسة أرصفة بنصف كلفتها وبأعماق أكثر مما كان مخططاً لها، وإعداد المخطط العام للميناء الذي تضمن إقامة شبكة الأرصفة على امتداد الشريط الساحلي بدءاً من جولة كالتكس بحي المنصورة حتى ميناء النفط بعدن الصغرى، وذلك في إطار زمني يمتد إلى خمسة وعشرين عاماً والذي عبرت الكثير من الشركات العالمية عن الاستعداد للاستثمار فيه، كما دعيت شركات تموين السفن بالوقود للعودة وتحديث منشآتها واستقدام أساطيل السفن التابعة لها لإنعاش الحركة الملاحية للميناء، وهي المساعي التي لم تكتمل بسبب تداخل الصلاحيات، وربما تعارض المصالح أيضاً، ومع إشراقه دولة الوحدة أجريت دراسة للمنطقة الحرة وإنشاء رصيفين على الجهة الشمالية، وتعاقبت شركات عملاقة لتنفيذها والتوسع بعدها، وجلب الخطوط الملاحية التابعة لها، إلا أنها لم تحصل على فرصة القيام بذلك وبدلاً عنها فازت شركة (يمن فست) بالمشروع وتعاقبت إدارات مختلفة لتشغيلها، إلا أنها ظلت تراوح في مكانها أو تتراجع عن أقل من ثلاثمائة ألف حاوية سنوياً، بينما توجهت تلك الشركات الكبيرة التي رفضت عندنا في اليمن، لتبني أرصفة حاويات أخرى في صلالة بعمان بكلفة أقل وسعة أكبر، حتى أصبحت تقترب من تداول ثلاثة ملايين حاوية سنوياً الآن، وبعدها أعلن عن عروض جديدة نجحت فيها شركات نسبت إلى إمارتي دبي والكويت الشقيقتين ولكن يبدو أن غياب رؤية إستراتيجية لتطوير الميناء والشروط المجسدة لها أفضت إلى تضمين تلك العروض مكونات ذلك المشروع الصغير وما تضمنته من بناء بضعة أرصفة وتداول بين ٣,٥ إلى ٥ ملايين حاوية سنوياً يجري الوصول إليها بالتدريج خلال ثلاثين عاماً، وهي لا تساوي في الواقع سوى ١٠٪ تقريباً من الطاقة الاستيعابية لإمكانيات تطويره وفقاً للمخطط العام للميناء Master Plan وللدراسة الاقتصادية التي أجرتها حديثاً شركة استشارية مصرية وتشير إلى إمكانيات الوصول لمعدل أكثر من عشرين مليون حاوية في العام تقريباً خلال تابع لميناء عدن فترة الثلاثين عاماً تلك ، والى ثلاثين مليون حاوية مع حلول العام ٢٠٥٠م، وهي بالتأكيد مؤشرات متواضعة، إذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان مخطط ميناء جبل علي يشير الى رفع طاقته التشغيلية خلال تلك الفترة من ٦,٥ ملايين حاوية سنوياً هي عليه الآن الى ٥٥ مليون حاوية سنوياً ، اذا ما اضفنا الى ذلك ماقاله سعادة سفير

يتبع

عميد كلية التربية في زبيد يتساءل في لقاء مع (14 أكتوبر)

متى نعمل على تحقيق وعد الرئيس القائد في إنشاء جامعة زبيد؟

كلية التربية بزبيد– إحدى كليات جامعة الحديدة.. أنشأت في عام ١٩٩٣/٢٩م لتكون منارة للعلم والمعرفة وكرد اعتبار للعاصمة الإسلامية الأولى مدينة العلم والعلماء زبيد.. الغراء.. الحصيب.. المدينة التي انجبت رموز أعلام الفكر والأدب والتاريخ واللغة والفلك ومختلف العلوم الدينية.. كلية التربية بزبيد مازالت تحتاج إلى الكثير من الاهتمام والرعاية رحلنا إلى هناك وحاولت تسليط الضوء على الكلية من خلال اللقاء بالدكتور/ حمود محمد قدحة– عميد الكلية.. الذي تحدث عن إنشاء الكلية في البداية قائلا:

إلتقاه في زبيد/ محمد علي الجنيد

أول ثمرة!!

كلية التربية بزبيد تأسست في ٢/٩/١٩٩٣م بدعم وتشجيع من رئيس جامعة الحديدة أ/د/ قاسم محمد بدية.. بدأت بثلاثة أقسام الدراسات الإسلامية– اللغة العربية – الدراسات الانجليزية– وبعد عامين جاء القسم الرابع قسم الرياضيات وبعدها قسم الكيمياء وعلوم القرآن الكريم وبعدها قسم التاريخ سبعة أقسام إضافة إلى قسم خدمي وهو قسم العلوم التربوية كان الطلبة عند التأسيس (١٦٠) طالباً ثم أصبح عدده في ٢٠٠٥– ٢٠٠٦م نحو ٢٥٠٠ طالب وطالبة من محافظات تعز وذمار وقرى الحديدة.. وتحوى الكلية استراحة لهيئة التدريس ومشتل لأشجار المانجو والزهور ومنحل يهتم بتربية النحل وإنتاج العسل.. وملعب للكرة الطائرة ومازالت الكلية تسعى لمواكبة العصر حيث تم افتتاح المركز الجديد للحاسوب وتقنية المعلومات استعداداً لاستقبال الطلاب بقسمي الحاسوب والعلوم الاجتماعية.

س– نود إعطاءنا فكرة عن الكلية وعن الأقسام الموجودة فيها؟!

ج– كلية التربية– زبيد من الكليات الرائدة في جامعة الحديدة، وموقعها الجغرافي جعلها تتوسط الكثير ممن المدن والمحافظات، وكان إنشاؤها في بداية التسعينات وكان هذا القرار التاريخي بإنشاء الكلية في هذه المدينة العريقة كرد اعتبار لها لما تختزنه هذه المدينة من موروث ثقافي وحضاري، وتراث إنساني، جعل منها قبلة لطلاب العلم والمعرفة، وأغلب الأقسام فيها عند إنشائها كان استجابة لمتطلبات التنمية، ونتيجة لتغيرات احتياجات سوق العمل عملنا على افتتاح أقسام جيدة انسجاماً مع سياسة الدولة في المدخلات بمخرجات التعليم.

وأبرز الأقسام الموجودة دراسات إسلامية، دراسات عربية، قرآن وعلومه لغة انجليزية، رياضيات، كيمياء، تاريخ، جغرافيا، علوم حاسوب. والقسمان الأخيران تم افتتاحهما هذا العام لإيجاد وحراك أكاديمي وتعليمي في الكلية بمساندة الأستاذ الدكتور/ قاسم محمد بريه رئيس جامعة الحديدة.

حمود محمد قرحه

س– ماهي أبرز الأنشطة لديكم؟!

ج– المتابع لكلية التربية زبيد يشعر بأن الكلية تعتبر أبرز الكليات في مجال الأنشطة الثقافية والرياضية، فلدينا صحيفتان هما الأشاعر، والجياد ولكل قسم نشره تبرز إبداعات الطلاب وهواياتهم المتعددة، بالإضافة إلى حصول الكلية على كثير من الكؤوس والجوائز لتفوقها في الأنشطة التي تقيمها الجامعة، وكذلك مشاركة طلابها المبرزين في الملتقيات الخارجية والتي كان آخرها ملتقى الشباب للجامعات العربية المنعقد في مصر، كما أن الكلية تقيم أو تستضيف الكثير من الفعاليات الثقافية والاجتماعية والتي تبرز مدى تفاعل الكلية مع المجتمع.

س–ماذاعن المعامل العلمية والتخصصات؟

ج– نحن في عصر يتسم بالانفجار المعرفي وتكنولوجيا المعلومات، والكلية ليست بمعزل عما يحدث في العالم فلدينا الكثير من التخصصات العلمية، بالإضافة إلى معمل للحاسوب ومركز لتقنية المعلومات مرتبط بالشبكة العلمية الانترنت. وهذه تساعد الطلبة على توسيع معارفهم والبحث عن الدراسات المتعلقة بمجال تخصصاتهم مما يجعلهم قادرين على مواجهة وإدراك ما يدور حولهم.

س– ماذا عن المكتبة؟!

مهما تعددت مصادر المعرفة ولكن يظل الكتاب المصدر الأساسي لتلقي المعلومة ولذا فان مكتبة الكلية تزود كل عام بكتب جديدة في مختلف العلوم سواء عبر الجامعة أو الاعتماد الذاتي من خلال تكليف بعض الأساتذة العرب والأجانب بشراء الكتب من بلدانهم لرفد الكلية بالكتب التي يحتاج إليها الكلاب بالإضافة إلى التواصل مع بعض المؤسسات الخاصة للتزود ببعض إصدارتها. وبهذا تعتبر المكتبة الآن من أفضل المكتبات في الجامعة من حيث نوعية محتوياتها.

ولدينا مشروع طموح بإيجاد مكتبة الكترونية بحيث يستطيع أي طالب أن يتجه للحاسوب لإيجاد ما يريد في أي مجال من مجالات المعرفة.

س– الكوادر وتخصصاتهم؟!

ج– بتنوع الأقسام الموجودة تتنوع تخصصات الدكاترة، ولدينا كادر يمني وعربي وأجنبي مؤهل تأهيلاً عالياً، ما يجعل مخرجات الكلية ذات كفاءة وتميز، وتدريجياً يمكن الاعتماد على الكادر اليمني خاصة أن لدينا الكثير الموفدين للدراسات العليا في الداخل والخارج، الذين لاشك سيساهمون بعد تخرجهم في تطوير العملية التعليمية بما يتناسب مع متطلبات المجتمع اليمني.

س– ماذا عن عدد الدفع ا متخرجة؟ وعدد الطلاب حتى هذا العام ٢٠٠٦– ٢٠٠٧م؟

ج– منذ إنشائها في العام ١٩٩٣/٩٢م استطاعت الكلية ان ترفد سوق العمل بما يقارب أحد عشر دفعة من الخريجين في مختلف التخصصات غطت احتياجات المنطقة بأكثر من ألفين من المدرسين والمدرسات في مختلف التخصصات. نتيجة للإقبال المتزايد بالإضافة إلى فتح تخصصات جديدة كما أشرت سابقاً، وصل عدد الطلاب هذا العام إلى حوالي ثلاثة آلاف طالب وطالبة.

س– كلمة أخيرة تود قولها؟

القيادة السياسية بزعامة المعلم الأول الرئيس علي عبدالله صالح، يولى التعليم الجامعي أهمية خاصة في مختلف العلوم، وعند زيارته الأخيرة لزبيد نقلت إليه مطلب أبناء زبيد بإيجاد جامعة، كون هذه المدينة تأسست بها قديماً أول جامعة إسلامية هي جامعة الأشاعرة، وهذا المطلب هو إحياء لما كان موجود وسيعطى هذه المدينة بعداً تاريخياً وثقافياً ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على مستوى العالم كون هذه المدينة قد صنفت في قائمة التراث العالمي من قبل منظمة اليونسكو لما تزخر به من تراث فني وحضاري فريد يجب الحفاظ عليه.

ولقد وعد الأخ الرئيس بإنشاء جامعة زبيد على مراحل ابتداء بكلية الزراعة ثم كلية المجتمع.

وكما يعرف الجميع إذا وعد الرئيس أوفى..